### البنك يسير في إستراتيجيته نحو تنمية وتنويع العمليات

# شيخة البحر: «الوطني» يمضي بخطى ثابتة ليكون بنك المستقبل

أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر ان «الوطني» يواصل المضي قدما في مساره الاستراتيجي الرامي إلى ترسيخ ريادته محليا وكذلك العمل على تنمية وتنويع عمليات البنك وفقا لأنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

وأشارت البحر على هامش مؤتمر المحللين للربع الثاني من العام إلى أن أداء البنك في الربع الثاني استفاد من قوة الأداء الاقتصادي للسوق المحلي، بالإضافة إلى زيادة مساهمة العمليات الدولية والذراع الإسلامية التابعة للمجموعة والمتمثل في بنك بوبيان.

وأضافت البحر ان المجموعة سجلت صافي ربح بقيمة 209,1 ملايين دينار في النصف الأول من 2019 أي ما يعادل 689,7 مليون دولار بنمو سنوي 12,5٪، فيما ارتفع صافي الربح خلال الربع الثاني من العام إلى 101,4 مليون دينار، بزيادة نسبتها 9,9٪ مقارنة بالربع الثاني من 2018.

وأوضحت البحر ان هناك موطن قوة رئيسيا آخر يتمتع به بنك الكويت الوطني على المستوى المحلي، ألا وهو بنك بوبيان، حيث يحتفظ بنك بوبيان بمكانته كمساهم رئيسي في استراتيجيتنا للتنويع بما يوفره للمجموعة من ميزة تنافسية مهمة في السوق المحلية بما يؤهلنا للدفاع عن حصتنا السوقية والعمل على توسعتها.

#### العمليات الدولية

وعلّقت نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة بالقول: «إن عمليات البنك الدولية سجلت مساهمة مطردة في صافي أرباحنا بلغت حتى الآن 26٪ في النصف الأول من 2019، مشيرة إلى أن البنك بدأ تطبيق استراتيجية التوسع منذ فترة طويلة، لذا فإننا لا نتحمل أي مخاطر توحيد أو تكامل أنشطة الأعمال في المستقبل، بل على العكس من ذلك، تقترب جميع أعمالنا في المناطق الجغرافية من مرحلة النضوج، وبالتالي ينصب تركيزنا في الوقت الحاضر على كيفية الحصول على أعلى مستويات المساهمة من ذلك النموذج المتنوع».

وأكدت البحر أن الاقتصاد المصري يواصل أداءه الجيد في إطار تطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5,5٪ خلال السنة المالية الحالية، فيما تشير التوقعات أن يظل قويا على مدار العامين المقبلين.

وتواصل الحكومة المصرية السعي لتعزيز وضعها المالي وتهدف إلى خفض الدين العام لتؤدي تلك الخطوات إلى تعزيز ثقة المستثمرين ورفع القدرة التنافسية لمصر وزيادة إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

وأضافت أنه وفي ظل تلك الخلفية الاقتصادية القوية وتحسن آفاق نمو البيئة التشغيلية، ترتكز استراتيجيتنا الخاصة بالسوق المصري على تحقيق المزيد من النمو وتوسيع حصتنا السوقية مع زيادة التركيز على قطاع التجزئة الذي لا يزال مليئا بالفرص المستقبلية التي لم يتم استغلالها بعد.

وتوقعت البحر زيادة مساهمة عمليات المجموعة في السوق المصري في صافي ربح المجموعة، مشيرة إلى أن التركيز المستقبلي في التوجه نحو قطاع التجزئة والذي نرى فيه فرصا كبيرة للنمو.

وقالت البحر إننا ننظر للسوق السعودي باعتباره أحد الأسواق الحيوية التي يتوافر فيها فرص واعدة للمجموعة، مشيرة إلى أن الوطني حصل في العام 2018 على الموافقات اللازمة لتأسيس فرعين جديدين لأنشطته المصرفية فيما نعمل حاليا على إعدادهما وتوفير الكفاءات المهنية اللازمة للاستفادة من ذلك بفضل هيمنته على صعيد إدارة وترتيب وتنفيذ الصفقات المالية الكبرى.

وأكدت البحر ان تركيز الحكومة الكويتية ارتفع فيما يخص زيادة الإنفاق الاستثماري كأولوية لتطوير بنيتنا التحتية، وذلك نظرا للفجوة في استحداثها بالفترة الأخيرة مقارنة بدول الجوار الخليجية، لذا أمامنا الكثير من العمل المطلوب في هذا المجال، مضيفة انه وحتى الشهر الجاري هناك 5 مشاريع نأمل أن يتم الانتهاء من عملية طرحها هذا الشهر، والتي تصل قيمتها الإجمالية إلى 1,02 مليار دولار وترتكز بصفة رئيسية في مجال النفط والطاقة. كما تم إسناد 12 مشروعا منذ بداية العام الحالي حتى وقتنا الحاضر في يوليو 2019، بقيمة إجمالية تصل إلى ملياري دولار، في حين أن هناك 15 مشروعا تم الانتهاء من طرحها إلا انه لم يتم إسنادها بعد بقيمة إجمالية 3,2 مليارات دولار، مؤكدة أن الساحة مليئة بالمشروعات في الكويت، فهناك 32 مشروعا بقيمة إجمالية تتخطى 5,5 مليارات دولار.

وفيما يخص قانون الدين العام توقعت البحر التوصل إلى اتفاق على تجديد سقف الدين القائم حاليا البالغ 10 مليارات دينار، ثم قد تتم الموافقة على رفع ذلك الرقم إلى 25 مليار دينار.

شيخة البحر

## .. والبنك يهيمن على «الصفقات المالية الكبرى»

- السوق المصري مليء بالفرص وإستراتيجيتنا زيادة حصتنا السوقية
- السعودية سوق حيوي نرى فيه فرصا كبيرة وواعدة للنمو
- متفائلون باستمرار تحسن الاقتصاد وزيادة زخم إسناد المشاريع

بينت شيخة البحر أنه وعلى الرغم من أن إسناد المشاريع لم يرتق مؤخرا لمستوى تطلعاتنا إلا أننا مازلنا نحتفظ بتفاؤلنا تجاه تحسن النشاط الاقتصادي نظرا لحجم المشاريع قيد الإعداد التي سيتم إسنادها بما يوفر آفاق نمو جيدة، حيث نعتبر التباطؤ الأخير في إسناد المشاريع بمنزلة مرحلة لتوحيد الأعمال عقب المرحلة السابقة من دورة الإنفاق التي شهدت تنفيذا قويا للمشاريع.

وقالت البحر إن «الوطني» يظل في طليعة الجهات المعنية بخطة التنمية الوطنية في الكويت ويتميز بمكانة مميزة تؤهله

- ميرفي: نتوقع مزيداً من النمو لمحفظتنا الائتمانية خلال النصف الثاني
- السوق التركي لا يساهم بأرباح المجموعة وتغيراته لن تؤثر على نتائجنا
- 13,2٪ العائد على متوسط حقوق الملكية و1,53٪ على الأصول

وغيرها من الاستعدادات المطلوبة لمواكبة عملياتنا الموجودة بالفعل. كما حصل أيضا على رخصة هيئة السوق المالية السعودية التي تتيح لنا مزاولة أعمالنا في مجال إدارة الثروات بما يتيح لبنك الكويت الوطني تقديم خبراته الواسعة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول.

#### خارطة التحول الرقمي

شددت البحر على أن المجموعة تولي اهتماما كبيرا للتكنولوجيا المصرفية نظرا لأهميتها المتزايدة لنمو المجموعة، مشيرة إلى أن المجموعة أحرزت تقدما ملحوظا في وضع الأسس اللازمة للمنصة الإلكترونية للمعاملات المالية الرقمية، والذي يعد مركز الابتكار والتنفيذ المركزي لتقديم كل الحلول الرقمية في أسواقنا المختلفة. وتوقعت أن تمثل هذه المنصة أساسا مرنا وديناميكيا وراسخا لاستراتيجيتنا للتحول الرقمي وللمضي قدما بخطى ثابتة وسريعة لنصبح بنك المستقبل.

#### تزايد المنافسة

من جانبه، قال جيم ميرفي: «ظلت الأوضاع التشغيلية في السوق الكويتي مواتية بصفة عامة، إلا أنه على الرغم من توافر فرص الأعمال فقد تزايدت المنافسة وأصبح الحرص على التسعير من أهم خصائص السوق، إلا أن التوجهات العامة للسوق تعد مشجعة وتشير أوضاع الفترة الحالية إلى استمرار النمو القوي الذي شهدناه العام الماضي. وبصفة عامة نتوقع استمرار الزخم والاتجاهات التي شهدناها حتى هذا العام. خاصة فيما يتعلق بنمو القروض. حيث بلغ نمو القروض بالنصف الأول 4,6٪. ونتوقع أن نشهد المزيد من النمو الأحادي الرقم لفترة الاثني عشر شهرا مع إمكانية تحقيق ارتفاع أعلى».

وفيما يخص مزيج التمويل، قال ميرفي: «نواصل تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة، حيث شهدنا نموا قويا في الودائع الرئيسية للمجموعة، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد في الكويت، بما يؤهلنا للتقليل من الاعتماد على الودائع ذات الطبيعة المؤسسية».

أما فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، فقد ذكر ميرفي أنها بلغت في المتوسط 32,3٪ خلال الستة أشهر المنتهية في يونيو 2019، وتوقع أن تظل هذه النسبة قريبة من المستويات الحالية مع ملاحظة ضغط تصاعدي طفيف بسبب التكاليف المرتبطة باستراتيجية البنك تجاه التحول الرقمي وكذلك أعمال التطوير المستمرة.

وعلى صعيد جودة الأصول، أكد ميرفي ان معايير جودة الأصول تشهد تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية لفترة الأشهر الـ 6 الأولى من 2019 ما نسبته 13,2٪ مقابل 12,3٪ في النصف الأول من 2018 في حين بلغ العائد على متوسط الأصول 1,53٪ مقابل 1,41٪ في النصف الأول من 2018.

وفيما يخص السوق التركي فقد أكد ميرفي ان استثمار بنك الكويت الوطني في تركيا لا يساهم بأي دور يذكر في النتائج المالية للبنك بأي شكل من الأشكال ولا تساهم في صافي أرباح المجموعة حيث يتم التعامل معها الآن بصفتها استثمارا وليس كسوق يعمل به البنك، مؤكدا أن أيا من الأحداث التي قد تقع في تركيا او أي شيء قد يطرأ على استثمار البنك في تركيا لن يؤثر على النتائج المالية للبنك في المستقبل.

### 116٪ التزام الكويت باتفاقية خفض الإنتاج في مايو الماضي

# «الوطني»: إمدادات «أوبيك» لأدنى مستوى في 5 أعوام

قال تقرير لبنك الكويت الوطني ان أسعار النفط تعرضت خلال يونيو الماضي لقوى متضاربة ساهمت في تراجعها في بداية الشهر إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ يناير قبل أن تعاود ارتفاعها مجددا لتصل إلى 66,6 دولارا للبرميل (خام برنت) و58,5 دولارا للبرميل (غرب تكساس الوسيط). هذا، وقد سجلت أسعار خام برنت وغرب تكساس الوسيط نموا منذ بداية العام بنسبة 24٪ و29٪ على التوالي وفقا لسعر إغلاق شهر يونيو.

وتراجع سعر خام برنت إلى مستوى 59,97 دولارا للبرميل في أوائل يونيو على خلفية المخاوف المتعلقة بضعف نمو الاقتصاد العالمي، والذي حفزه تصاعد وتيرة الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين. كما تعرضت الأسعار أيضا لضغوط أخرى ناجمة عن تراكم مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة أكثر من المعدلات الموسمية، وذلك على الرغم من جهود السعودية لخفض صادرات النفط الخام إلى تلك السوق. وفي النصف الثاني من الشهر، واصلت أسعار النفط ارتفاعاتها على مدى أسبوعين متتاليين على خلفية مزيج من التوترات الجيوسياسية المتزايدة.

وعلى صعيد الأوبيك، فقد التزمت بتقليص الإنتاج في محاولة للقضاء على وفرة المعروض النفطي. ووفقا لمصادر الأوبيك الثانوية، تراجع إجمالي الإنتاج إلى 29,9 مليون برميل يوميا في مايو، فيما يعد أدنى مستوياتها منذ 2014 على خلفية التراجع المستمر في إنتاج كل من السعودية وفنزويلا وإيران، حيث تواصل المملكة تقليص أكبر قدر ممكن من الإنتاج ضمن الدول الاحدى عشرة الأعضاء بمنظمة الأوبيك، والتي خفضت إنتاجها للشهر السادس على التوالي في مايو، إلى مستوى بلغ 9,69 ملايين برميل يوميا، أي بتخفيض قدره 621 ألف برميل يوميا مقارنة بالحصص المقررة (محققة بذلك نسبة التزام بلغت 293٪).

أما من جهة الدول الأخرى الأعضاء بمنظمة الأوبك، تواصل الكويت والإمارات الاحتفاظ بنسبة التزام بلغت 116٪ و111٪ على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، لم تنجح العراق بعد في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحصص الانتاج، بل في واقع الأمر زادت إنتاجها في الأشهر الأخيرة. وفي الوقت ذاته، يستمر إنتاج إيران وفنزويلا في التراجع على خلفية تأثير العقوبات الأميركية أو سوء الإدارة الاقتصادية.

وبلغ إجمالي التزام الأوبيك وحلفائها 151٪ مقارنة بالتزام الدول الاحدى عشرة الأعضاء بمنظمة الأوبيك بنسبة 143٪ في مايو. وتمكنت روسيا، أكبر منتجي النفط من خارج منظمة الأوبيك، أخيرا من الوصول إلى هدفها في تقليص الإنتاج خلال الشهر والانضمام إلى المكسيك وكازاخستان كأكبر الدول الممتثلة بخفض حصص الانتاج. ويعزى تراجع إنتاج روسيا أيضا (معدل التزام 132٪ في شهر مايو) إلى تلوث خط أنابيب دروزبا، ليبلغ إنتاجها 11,4 مليون برميل يوميا.

ومع بداية يوليو، يبدو أن معنويات السوق قد ضعفت في وقت كان من المتوقع أن تتجه فيه إلى التحسن. ففي الوقت الذي كانت الأسعار مدعومة بالفعل بسبب التراجع الذي طال انتظاره لسحب مصافي التكرير الأميركية للمخزون قبل موسم القيادة الصيفي، فإن رد الفعل على قرار الأوبيك وحلفائها في 1ـ2 يوليو بتمديد اتفاقية خفض الإنتاج لمدة 9 أشهر إضافية حتى مارس 2020 كان فاترا في البداية قبل أن يتحول إلى اتجاه سلبي. حيث تراجع سعر خام برنت في اليوم التالي 4٪ ليصل إلى 62,4 دولارا للبرميل.

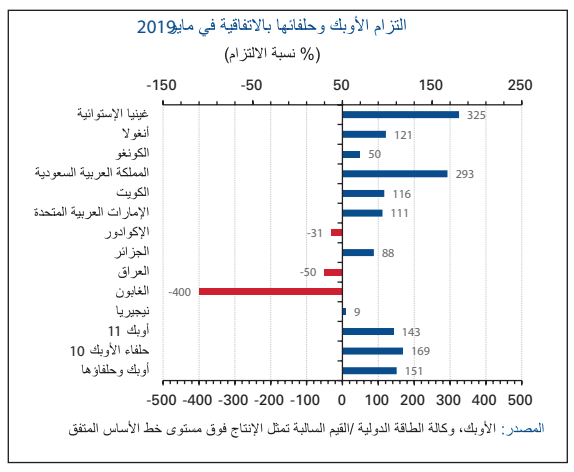


# البورصة: 20 ألف زائر للأكاديمية الإلكترونية في عامها الأول

كونا: قال رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت ناصر السنعوسي ان منصة أكاديمية بورصة الكويت الإلكترونية شهدت ارتفاعا في عدد زوارها بعامها الأول بإجمالي 20 ألف زائر فضلا عن تسجيل ألف مشترك.

وتقدم الأكاديمية تجربة تداول افتراضي يستطيع المشارك من خلالها تقوية مهاراته في التداول بشكل علمي ومدروس وتستهدف المعنيين والمهتمين واطلاعهم على أحدث المستجدات بعالم البورصة من جامعيين وحديثي التخرج وغيرهم، فضلا عن إعداد الطاقات الكويتية الشابة لقيادة اقتصاد البلاد والمشاركة في تطوير سوق المال.

وأرجع السنعوسي زيادة الإقبال على المنصة إلى الشفافية في التداول ومصادر المعلومات التي توفرها الأكاديمية للمستخدمين والتي تساهم في زيادة المعرفة المالية للمشاركين.

وأضاف أن خطوة تأسيس الأكاديمية تعكس مدى التزام بورصة الكويت الراسخ في تطوير سوق رأسمالي على أساس قوي وسليم وضمان تزويد المستثمرين بالأدوات والمعلومات المناسبة ليكونوا على ثقة بالمشاركة في التداول وهم على دراية بالخيارات المتاحة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار الصحيحة.

وذكر أنه لمواكبة التطور السريع الذي يشهده سوق المال الكويتي ارتأت بورصة الكويت ضرورة وجود منصة توفر إجابة عن معظم التساؤلات والاستفسارات حول السوق بما يساهم في النهوض بمنظومة سوق المال المحلي والارتقاء به إقليميا ودوليا.

### ارتفع لأعلى مستوياته منذ نهاية 2016

# «بيتك»: 37,6 مليار دينار النشاط الائتماني في مايو.. بنمو 6٪

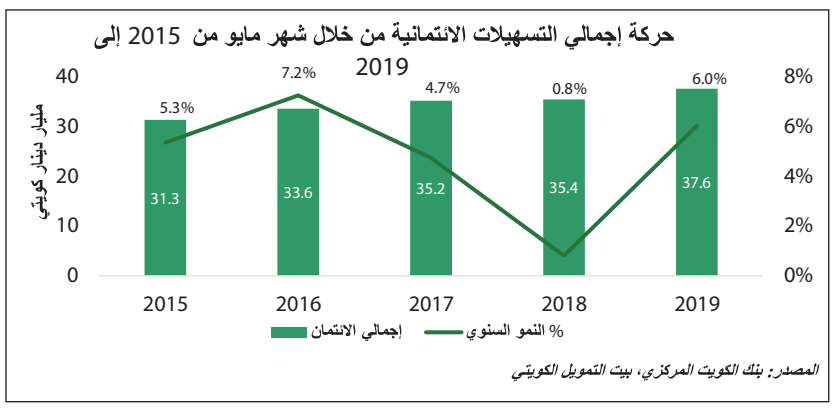


قال تقرير لبيت التمويل الكويتي ان النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في مايو قد ارتفع إلى أعلى مستويات النمو منذ نهاية 2016 مسجلا 6٪، (ويحتل نموه في مايو 2019 المركز الثاني لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، فيما ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في مايو 2016 أي بنحو 7,2٪)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 37,6 مليار دينار في مايو مقابل 35,4 مليار دينار في مايو 2018. وقد صاحب هذا الأداء نموا محدودا لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي بحدود 1,5٪ على أساس سنوي، وذلك وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي.

وأضاف التقرير ان إجمالي الائتمان الممنوح ارتفع بنحو 1,1٪ على أساس شهري مقارنة بأبريل 2019. وسجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 865,5 مليون دينار أي بنسبة 5,8٪ مقارنة بمايو العام السابق، مسجلة 15,9 مليار دينار (تمثل 42,3٪ من إجمالي الائتمان في مايو 2019)، يليها قطاعا العقار والإنشاء بنمو بلغ 578,6 مليون دينار أي 5,8٪ حين بلغت 10,5 مليارات دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاعات أخرى بنمو قيمته 279,4 مليون دينار بزيادة 10,8٪، الى 2,9 مليار دينار (تمثل 7,7٪ من إجمالي الائتمان). يليه قطاع النفط الخام والغاز بنمو بلغ 248,1 مليون دينار نسبته 18,4٪، وصولا إلى 1,6 مليار دينار (تمثل 4,3٪ من إجمالي الائتمان). وارتفع الائتمان الموجه الى المؤسسات العامة غير البنوك الذي سجل زيادة سنوية للمرة الأولى منذ نهاية 2016 قدرها 30,2 مليون دينار أي 17,9 مليون دينار، وفي كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغ 111,3 مليون دينار و30,2 مليون دينار، و2,8 مليون دينار، ونسبة نمو 5,9٪ و0,9٪ و17٪ على التوالي.

### من خلال سداد وتسويات مع البنوك والجهات الدائنة

# «مجمعات الأسواق» تخفض مديونياتها إلى 5,1 ملايين دينار

طارق عرابي

كشف رئيس مجلس إدارة شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية حسين جوهر عن أن الشركة نجحت في تخفيض حجم مديونياتها من 123 مليون دينار في 2013 إلى 5,1 ملايين دينار كما في 31 ديسمبر 2018.

وأضاف في كلمته أمام الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 54,22٪ أن مجلس الإدارة حرص منذ تسلمه مهامه في بداية 2013 على حماية حقوق المساهمين، وذلك من خلال استكمال تسوية المديونيات مع البنوك والجهات الدائنة الأخرى، وحماية أصول الشركة، لينجح خلال عامي 2013 و2014 في سداد 42 مليون دينار، ثم سداد 16 مليون دينار أخرى في العام 2015، ثم سداد 55,2 مليونا في 2016، ثم سداد وتسوية 1,4 مليون في 2017، وأخيرا سداد وتسوية 3,3 ملايين دينار في 2018، لافتا إلى تحقيق الشركة أرباحا وقدرها 19,5 مليون دينار عبارة عن خصم من البنوك مقابل السداد النقدي خلال 2016.

حسين جوهر مترئسا عمومية «مجمعات الأسواق»

وأعرب جوهر عن شكره للبنوك الكويتية الدائنة التي تفهمت الموقف المالي المتأزم للشركة خلال الفترة السابقة، وساندت مجلس الإدارة في عبور عنق الزجاجة وإعادة إحياء الشركة واستعادة مساهميها لجزء من حقوقهم الضائعة، مؤكدا في الوقت نفسه استمرار جهود مجلس الإدارة مع باقي البنوك والجهات الدائنة لتسوية جميع المديونيات القائمة، وذلك من خلال جدولة البعض وسداد البعض الآخر منها عن طريق التخلص من الأصول غير الاستراتيجية وغير المدرة، والتي تشكل عبئا على كاهل الشركة وجب التخلص منه من خلال أفضل فرص بيعية ممكنة لتحقيق الهدف المحوري للشركة والمتمثل في تعظيم القيمة الحقيقية لسهم الشركة.

وحول البيانات المالية لشركة مجمعات الأسواق التجارية في 2018 أفاد جوهر بأن الشركة الأم حققت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ربحا وقدره 792 ألف دينار بربحية للسهم بلغت 8 فلوس، مقارنة بأرباح بلغت 973 ألف دينار في 2017 وربحية سهم 9,5 فلوس. وأضاف أن إجمالي أصول الشركة بلغت 22,6 مليون دينار في 2018 مقارنة بـ 25,3 مليونا في 2017، بنسبة انخفاض بلغت 10,7٪، وذلك بسبب الانخفاض في قيمة بعض الأصول والتخارج من البعض الآخر، بينما ارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم لتصبح 13,1 مليون دينار مقارنة بـ 12 مليونا في 217 وبنسبة ارتفاع قدرها 9,2٪.

#### الجمعية العمومية

ووافقت عمومية «مجمعات الأسواق» على كل بنود جدول الأعمال بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن 2018.